مركز
السياسة
الدولية للنمو الشامل

مركز السياسة الدولية للنمو الشامل مموّل من مكتب السياسة الإنمائية، برنامج الامم المتحدة الانمائي و حكومة البرازيل.

رسالة قصيرة

العدد رقم :- 86

يونيه 2009

الإستجابة الإندونيسية للأزمة المالية والإقتصادية: هل هي عودة للدولة التنموية؟

ديجول هايلو، المركز الدولي للسياسات النمو الشامل

يقوض التباطؤ الإقتصادي الحالي من الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. فقد زد الفقر سوءا وفقدت وظائف. ويقدر بنك التنمية الآسيوية أنه بحلول عام 2010، سيقع في براثن الفقر حوالي 100 مليون شخص في آسيا.

ويؤثر الركود الإقتصادي الحالي على إندونيسيا بشكل رئيسي من خلال الإنخفاض في صادراتها وتدفقات رأس المال إليها. وتتجه إلى الهبوط أسعار صادراتها السلعية الرئيسية. وبالفعل تراجعت سوق الأوراق المالية في الأشهر الستة الأخيرة. وأظهرت أسواق الأوراق المالية الحكومية الاندونيسية وشهادات الإستثمار الاندونيسية (SBIs) عجزا قدره 2.2 مليار دولار أمريكي في الأشهر الأربعة الأولى من عام 2009. وأضاف إلى الأزمة الضغوط التضخمية التي تحركها أسعار السلع الغذائية. ففي عام 2008 وصلت نسبة تضخم الرقم القياسي لأسعار المستهلكين 12%، إرتفاعاً من 6.6% في عام 2007. وتمثل أسعار المواد الغذائية 49% من الزيادة في معدل التضخم. ويبلغ وزن الغذاء في الرقم القياسي لأسعار المستهلكين 36%. كيف تقوم الحكومة الاندونيسية بالإستجابة للأزمة المالية والإقتصادية؟

في الربع الأول من عام 2009، إنخفضت صادرات المطاط بنسبة 32% ، وعانى معظم المزارعين. وفي بعض المحافظات توقفت تماما إنتاج المطاط. وكانت استجابة السياسة هي خفض شحنات صادرات المطاط بمقدار 700 ألف طن، وهو الإجراء الذي اتخذه المنتجون أصحاب الكارتل بالتنسيق مع تايلاند وماليزيا، على أمل الحفاظ على أسعار عالية ومستويات دخول ثابتة، على غرار ماتفعله منظمة الدول المصدرة للنفط (اوبك).

كما هبط سعر القصدير، وهو سلعة تصدير إندونيسية رئيسية أخرى ، من 23,595 دولار أمريكي للطن في يوليو عام 2008 إلى 12,355 دولار أمريكي في إبريل عام 2009. وقد علقت الحكومة مؤقتاً العمل بنظام الحصص التي يضع قيود حد أدنى تفروضة على صادرات القصدير. وعندما كانت الأسعار مرتفعة، كانت مقاطعات مثل بانجكا بيليتونج وجزر رياو مفروضاً عليها تصدير ما لا يقل عن 90 ألف و 15 ألف طن من القصديرعلى التوالي. ومن خلال تعليق حصة الحد الأدنى، فإن الحكومة شجعت المنتجين على خفض الانتاج والحفاظ على إستقرار الأسعار في مواجهة بطء الطلب العالمي. ونتيجة لذلك، إنخفض إنتاج القصدير من متوسط 120 ألف طن بين عامي 2005 و 2007 إلى 80 ألف طن في عام 2008.

ويعاني أيضا قطاع الغزل والنسيج والأحذية من ركود الطلب العالمي. وحاليا، يتم تصدير 60% من الإنتاج، في حين يتم استهلاك 40% محليا. ومثل غيرها من حكومات البلدان الآسيوية، ولا سيما الصين، تناقش الحكومة علنا التحول في إستراتيجية التنمية. وينصب التركيز الجديد على توسيع الأسواق المحلية. وفي الواقع، الغاية المستهدفة لصناعة الأحذية والمنسوجات هي تبديل النسبتين المئويتين المذكورتين أعلاه بحيث تصبحان: 60% للإستهلاك المحلي و 40% للصادرات. وكجزء من حزمة التحفيز التي تم تبنتها، تقدم الحكومة الدعم المباشر لشراء الآلات في إطار برنامج تحديث الآلات. وفي الآونة الأخيرة، تلقت صناعة الأحذية دعماً نقدياً قدره 5.17 مليار دولار أمريكي ، وقدمت 22.1 مليار دولار أمريكي لصناعة الغزل والنسيج.

ويرافق أيضا حملة تعزيز الإستهلاك المحلي إستراتيجية إحلال للواردات. على سبيل المثال، تنتج إندونيسيا حوالي 24 ألف طن من القطن سنويا. لكن التقديرات تشير إلى أن إنتاج القطن المحلي يفي بنسبة 4% فقط من الطلب. ويتم استيراد الفرق ومعظمه من مصر والولايات المتحدة الأمريكية. مرة أخرى، تدخلت الحكومة وأطلقت خطة لزيادة إنتاج القطن إلى 48 ألف طن في الأعوام القليلة القادمة، ولمضاعفة المساحة المزروعة إلى 40 ألف هكتار. وبدأت بالفعل في محافظات جونونج كيدول، يوجياكارتا، باتي، كودوس، بلورا، جاوة الشرقية، وجنوب سولاويزي في توفير البذور والمدخلات الزراعية المدعمة لديها.

كذلك شملت إستجابة الحكومة للأزمة تغيرات في السياسة الإقتصادية الكلية، حيث خفض سعر الفائدة من 7.8% في عام 2009 إلى 9.5% في عام 2008، كما تم الإعلان عن تقديم حوافز مالية بمبلغ 7 مليارات دولار أمريكي، أو 1.4% من الناتج المحلي الإجمالي. وأخذت الحوافز المالية شكل تخفيضات ضريبية (76.5% منها)، نفقات بنية تحتية (16.8%) ودعم مباشر (6.7%). ولحسن الحظ، بدأ عام 2009 بعجز مالي بلغ 1.2% من الناتج المحلي الإجمالي، وهو الأمر الذي أعطى حيزاً للحكومة لتمويل العجز.

موقف المنتجين أصحاب الكارتل بشأن المعروض من الصادرات السلعية، والإعانات المباشرة للصناعة ، وإتخاذ تدابير لإحلال الواردات وتقديم حوافز مالية كينزية كل ذلك هي السمات المميزة للإستجابة الاندونيسية للأزمة. وحتى الآن هذه التدابير المختلطة كانت مخالفة للتوافق الليبرالي الحديد. ونحن نشهد عودة للدولة التنموية في ضوء أزمة الشرعية التي يواجهها ذلك التوافق.

ملاحظة: *تستند هذه المقالة إلى المشاورات التي جرت خلال الزيارة التي قام بها المؤلف في الأونة الأخيرة إلى إندونيسيا في إطار مشروع بحثي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وخالص الشكره إلى كثيرين ممن تفضلوا بتقديم وجهات نظرهم.*

مركز السياسة الدولية للنمو الشامل (IPC – IG)
مكتب السياسة الإنمائية، برنامج الامم المتحدة الانمائي.
Esplanada dos Ministérios, Bloco O, 7º andar
900-70052Brasilia, DF - Brazil

بريد إلكتروني: ipc@ipc-undp.org
الموقع على الشبكة العالمية : www.ipc-undp.org
ت : +55 61 2105 5000

الآراء التي أعرب عنها في هذه الصفحة هي آراء الكتاب وليس بالضرورة آراء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو حكومة البرازيل.

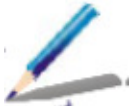

اضغط و علق